INPDP

الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

LES BOKBOK SÉVISSENT

Edito
Editions

INPDP
الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية
INSTANCE NATIONALE DE PROTECTION DES DONNEES PERSONNELLES
NATIONAL AUTHORITY FOR PROTECTION OF PERSONAL DATA

MIP
Livre

AVANT-PROPOS

SOUK DES DONNÉES PERSONNELLES
PROMO! 1000 ADRESSES MAIL 100 DINARS YA BABA!
2000 ADRESSES ACHETÉES, 200 NUMÉROS DE PORTABLE OFFERTS!!
DONNEZ-MOI 2000!
MOI AUSSI!
400 POUR MOI!

PI PON
PIPON
PIPON
C'EST
QUI ÇA ?!!
DES
MONSTRES !!!

NOUS NE SOMMES PAS DES MONSTRES!
NOUS SOMMES LES PROTECTEURS DES DONNEES PERSONNELLES!

Recueil des textes de la protection
des données personnelles
مجوعة نصوص حماية المعطيات الشخصية

الدستور التونسي حامي للمعطيات الشخصية

• المعطيات الشخصية هي " كل البيانات مهما كان مصدرها أو شكلها والتي تجعل شخصا طبيعيا معرفا أو قابلا للتعريف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ".

• لكل شخص طبيعي الحق في حماية معطياته الشخصية باعتبارها من الحقوق الأساسية للإنسان.

• كانت تونس سباقة في تكريس هذه الحماية على مستوى الدستور (مرتبة 31 عالميا والأولى عربيا وافريقيا) وعلى مستوى القانون (مرتبة أولى عربيا وإفريقيا).

• تمت دسترة حماية المعطيات الشخصية في تونس :

• دستور 1959 بمقتضى تنقيح 2002 (الفصل 9) " حماية المعطيات الشخصية مضمونة إلا في الحالات الاستثنائية التي يضبطها القانون ".

• دستور 2014 : الفصل 24 : " تحمي الدولة الحياة الخاصة ... والمعطيات الشخصية ".

Recueil des textes de la protection
des données personnelles
مجوعة نصوص حماية المعطيات الشخصية

الاتفاقية 108 لمجلس أوروبا

• صادقت تونس على الإتفاقية عدد 108 لمجلس أوروبا وبروتوكولها الإضافي عدد 181 بمقتضى القانون الأساسي عدد 42 لسنة 2017.

• تتعلق الإتفاقية عدد 108 بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية ويتعلق بروتوكولها الإضافي بسلطات المراقبة وانسياب وتدفق المعطيات الشخصية عبر الحدود.

• الإتفاقية عدد 108 مفتوحة : يسمح للدول غير الأوروبية بالإنضمام إليها

• أصبحت تونس العضو عدد 51 بها منذ أكتوبر 2017. وتشارك في أعمال اللجنة الفنية التابعة للإتفاقية مع حق التصويت.

• تمثل هذه الإتفاقية وبروتوكولها الإضافي، جزءا من المنظومة القانونية التونسية، ولها مرتبة أدنى من الدستور وأعلى من القوانين (الفصل 20 من الدستور : "المعاهدات الموافق عليها من قبل المجلس النيابي والمصادق عليها، أعلى من القوانين وأدنى من الدستور")

Moi JE SUIS LA loi TUNISIENNE RELATIVE À LA PROTECTION DES DONNÉES PERSONNELLES!

قانون حماية المعطيات الشخصية

- صدر القانون الأساسي عدد 63 بتاريخ 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.
- ضبط النظام العام لحماية المعطيات الشخصية وطرق معالجتها.
- أحدث الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (الفصل 75).
- خصص الباب السابع منه للعقوبات (عقوبات جزائية).
- أعفى الهياكل العمومية من واجب الحماية، إلا في بعض الحالات الإستثنائية.
- أصبح هذا الإعفاء ملغى بموجب دخول الإتفاقية عدد 108 حيز النفاذ.

Recueil des textes de la protection
des données personnelles
مجوعة نصوص حماية المعطيات الشخصية

Site web institutionnel de l'INPDP
الموقع الواب المؤسساتي للهيئة الوطنية

الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

• أحدثت الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية سنة 2004.

وهي عميدة الهيئات العربية والإفريقية لحماية المعطيات الشخصية.

• ضبط الأمر عدد 3003 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 طرق سير الهيئة.

وضبط الأمر عدد 3004 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 إجراءات القيام أمامها.

• تتكون الهيئة من هيكل تقريري يسمى مجلس الهيئة، وجهاز إداري

• يتكون مجلس الهيئة من رئيس وعضوين قارين (قاضي عدلي وقاضي إداري) و12 عضوا غير قارين يمثلون مجلس نواب الشعب ورئاسة الحكومة ومختلف الوزارات وخبير في مجال تكنولوجيا المعلومات.

• انعقد أول مجلس للهيئة بتاريخ 20 أفريل 2009.

• أهم صلاحيات الهيئة :

• تلقي التصاريح،

• منح التراخيص لمعالجة المعطيات الشخصية،

• تلقي الشكايات،

• نشر ثقافة حماية المعطيات الشخصية،

• ممارسة سلطة ترتيبية ورقابية في المجال،

• إبداء الرأي في المسائل ذات العلاقة بحماية المعطيات الشخصية،

• إعداد قواعد سلوكية في المجال.

ET VOUS DEUX, VOUS ALLEZ PASSER DEVANT LE TRIBUNAL !

MAIS ON N'A RIEN PRIS À PERSONNE!
ON N'A PAS VOLÉ D'ARGENT!

VOUS ÊTES EN TRAIN DE VENDRE DES DONNÉES PERSONNELLES QUI FONT PARTIE DE LA PERSONNE HUMAINE ET QUI SONT INCESSIBLES !
PITIÉ !
ON NE SAVAIT PAS !
NUL N'EST CENSÉ IGNORER LA LOI !

المعطيات الشخصية مكوّن للشخص

• المعطيات الشخصية مكوّن من مكوّنات الإنسان مثل الأعضاء البشرية. ولذلك فإنها لا تدخل في الذمة المالية للشخص ولا يمكن التفويت فيها بأي شكل من الأشكال.

• هذا التوجه أجمعت عليه كافة الهيئات الحامية للمعطيات الشخصية في مختلف دول العالم.

• وهو ما نصت عليه الجمعية الفرنكوفونية للهيئات الحامية للمعطيات الشخصية في توصيتها الصادرة في 18 أكتوبر 2018

• أصبحت تونس ترأس هذه الجمعية منذ 17 سبتمبر 2019 ولمدة ثلاث سنوات.

Capsule de l'INPDP sur les droits des personnes

ومضة تحسيسية حول حقوق الأشخاص المعنيين

LE TRIBUNAL
VOUS CONDAMNE À UN AN DE PRISON ET UNE AMENDE DE CINQ MILLE DINARS!

Capsule de l'INPDP sur les obligations du responsable

ومضة تحسيسية حول الالتزامات القانونية للمسؤول عن المعالجة

Formulaires relatifs aux procédures auprès de l'INPDP

استمارات الإجراءات لدى الهيئة الوطنية لحماية المعطيات

الإجراءات المسبقة لدى الهيئة

• لا يمكن معالجة معطيات شخصية إلا بعد القيام بإجراءات مسبقة لدى الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.

• كل عملية معالجة تخضع لتصريح مسبق يودع لدى الهيئة. وتتعدد التصاريح بتعدد الغايات من المعالجة.

• بالإضافة إلى التصريح تخضع عملية المعالجة كذلك إلى ترخيص تمنحه الهيئة كلما تعلق الأمر بتحويل معطيات شخصية إلى خارج التراب التونسي، أو بمعالجة معطيات شخصية حساسة (مثل المعطيات المتعلقة بالصحة، أو بالمعتقدات والإنتماءات السياسية أو النقابية أو المعطيات البيومترية، أو معطيات التواصل، أو معطيات تجهيزات المراقبة البصرية).

• مخالفة إجراءات التصريح والترخيص تعرض مرتكبها إلى عقوبة بالسجن لمدة عام وبخطية قدرها خمسة آلاف دينار.

• قرارات الهيئة في هذا المجال، قابلة للطعن فيها أمام محكمة الإستئناف بتونس.

POUR TOUT TRAITEMENT, LE CONSENTEMENT ÉCLAIRÉ DE LA PERSONNE ON DOIT OBTENIR... IL FAUT EN GARDER UNE TRACE ÉCRITE!
C'EST BON POUR MON GARDE-MANGER !

الحصول على الموافقة المستنيرة للشخص

- لا يمكن معالجة معطيات شخصية دون الحصول على موافقة أصحابها الا في الحالات التي يفرضها القانون أو وجود التزام تعاقدي.
- الموافقة تكون صريحة ومستنيرة وتترك أثرا كتابيا.
- لكي تكون الموافقة مستنيرة، يتعين إعلام الشخص:
- بكيفية المعالجة والغاية منها.
- بإمكانية إحالة معطياته إلى الغير أو تحويلها إلى الخارج.
- بحقوقه وبكيفية ممارستها.

POUR TOUT TRAITEMENT DE DONNÉES, À LA FINALITÉ DÉCLARÉE ON SE LIMITERA...
CAR LE CONSENTEMENT EST RASÉ SUR CETTE FINALITÉ !
LIMITE-RAT !

الاقتصار على الغاية المصرح بها
بالنسبة لكل صنف من المعالجة

- لكل معالجة غاية خاصة بها.
- يجب أن تكون الغاية مشروعة، ومحددة وواضحة.
- يجب أن تحترم الغاية الذات البشرية وأن لا تؤدي الى الإساءة الى الأشخاص أو التشهير بهم.
- لا تتم المعالجة إلا في حدود الغاية المُصرح بها والتي على أساسها أعطى الشخص موافقته على المعالجة.
- قرار الهيئة بقبول التصريح أو بمنح الترخيص لا يشمل إلا الغاية من المعالجة المصرح بها.

TOUTES LES DONNÉES TRAITÉES, ON DEURA SÉCURISER!
EMPÊCHER LES INTRUSIONS ET LES ACCÈS NON AUTORISÉS AINSI QUE LA PERTE DES DONNÉES!
ILS VONT ENCORE M'EXCLURE! RAT-LE POL!

واجب تأمين سلامة المعطيات المعالجة

• هذا الواجب محمول على المسؤول عن المعالجة وعلى المناول.

• يتمثل هذا الواجب في اتخاذ الاحتياطات والتدابير التقنية اللازمة لضمان أمن وسلامة المعطيات.

• يستوجب ذلك القيام بتدقيق لنظام السلامة المعلوماتية طبقا للقانون عدد 5 لسنة 2004.

• يهدف هذا التدقيق الى التثبت من :

• عدم إمكانية الاطلاع على المعطيات من قبل الغير أو نسخها أو نقلها،

• عدم إمكانية اقحام معطيات في نظام المعلومات من قبل شخص غير مأذون له،

• التثبّت من هوية الأشخاص الذين نفذوا الى نظام المعلومات،

• الحفاظ على المعطيات عبر احداث نسخ احتياطية منها.

Site web de l'Agence nationale de sécurité informatique

الموقع واب للوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية

TOUTES LES DONNÉES TRAITÉES, ON DEVRA METTRE À JOUR
LES DONNÉES NON MISES À JOUR ENTRAÎNENT DES DÉCISIONS ERRONÉES!

واجب تحيين المعطيات المعالجة

• يجب على المسؤول عن المعالجة المبادرة بتحيين المعطيات التي بحوزته وإتمامها كلما بلغه العلم بعدم صحتها.

• لكي تكون قرارات المسؤول عن المعالجة المتعلقة بالشخص المعني سليمة وصائبة، فإنه يتعين عليه الحرص على تحيين تلك المعطيات.

• يعد عدم قيام المسؤول عن المعالجة بالتحيين المعطيات بالرغم من حصول العلم لديه بعدم صحتها، خرقا لواجباته القانونية يعرضه لعقوبة جزائية.

À TOUTE COMMUNICATION
AUX TIERS OU TRANSFERT
À L'ÉTRANGER VIGILANCE
ET SÉCURITÉ SONT REQUISES !

واجب ضمان سلامة المعطيات
عند كل عملية إحالة أو تحويل

• يتعين على المسؤول عن المعالجة إعلام الشخص المعني بهذه العمليات والحصول على موافقته المسبقة بشأن كل عملية إحالة معطيات شخصية في الداخل أو تحويلها إلى الخارج.

• كل عملية تحويل لمعطيات شخصية إلى الخارج لا تتم إلا بترخيص مسبق من الهيئة.

• يجب على المسؤول عن المعالجة اتخاذ التدابير الضرورية لتأمين إحالة أو تحويل هذه المعطيات.

• في صورة خرق هذه الواجبات يكون المسؤول على المعالجة عرضة لعقوبات جزائية.

Capsule de l'INPDP sur les droits des personnes

ومضة تحسيسية حول حقوق الأشخاص المعنيين

حق الشخص في النفاذ
إلى معطياته الشخصية

- لكل شخص الحق في النفاذ إلى معطياته الشخصية والحصول على نسخة منها.
- يتوجب على المسؤول عن المعالجة وضع الوسائل التكنولوجية لتسهيل ممارسة هذا الحق.
- كما يتوجب عليه إعلام الشخص المعني بالمعالجة عند تجميع المعطيات بكيفية ممارسته لهذا الحق.
- تختص الهيئة بالنظر في كل نزاع يتعلق بممارسة حق النفاذ.

À LA DEMANDE D'OPPOSITION MOTIVÉE DES PERSONNES CONCERNÉES, ON DEVRA SE SOUMETTRE
SAUF SI LE TRAITEMENT EST PRÉVU PAR LA LOI OU PAR UN CONTRAT
CONTRAT !

حق الشخص في الإعتراض
على معالجة معطياته الشخصية

- لكل شخص الحق في الإعتراض على معالجة معطياته الشخصية الا في صورة وجود التزام قانوني أو تعاقدي.
- يمارس هذا الحق في أي مرحلة من المعالجة.
- يجب أن يكون الإعتراض مؤسسا على أسباب جدية.
- في هذه الحالة يكون المسؤول عن المعالجة ملزما بإيقافها وبحذف المعطيات الشخصية موضوع الإعتراض.
- يرفع كل نزاع يتعلق بممارسة هذا الحق إلى الهيئة ويجب على المسؤول عن المعالجة التنصيص على وجود النزاع في المنظومة المعلوماتية.
- يعاقب القانون كل مسؤول عن المعالجة يواصل معالجة المعطيات الشخصية رغم الاعتراض عليها لأسباب مشروعة وجدية.

AUX DEMANDES DE RECTIFICATION ET DE SUPPRESSION DES DONNÉES, ON SE SOUMETTRA
À CONDITION QU'ELLES SOIENT LÉGITIMES

حق الشخص في تحيين
أو فسخ معطياته الشخصية

- لكل شخص، بمناسبة النفاذ إلى معطياته الشخصية، الحق في طلب تعديلها أو تحيينها أو فسخها.
- يكون المسؤول عن المعالجة ملزما بالاستجابة لهذا الطلب ولا يمكنه الرفض إلا إذا كان ذلك مؤسسا على أسباب وجيهة.
- في صورة الرفض يحق للشخص المعني الإعتراض لدى الهيئة، ويكون المسؤول عن المعالجة ملزما بتضمين ذلك الإعتراض بسجلاته.

UNE FOIS LA FINALITÉ ATTEINTE, À LA SUPPRESSION DE TES DONNÉES ON VEILLERA
C'EST LE DROIT À L'OUBLI
ILS VONT M'OUBLIER ?

T'AS RIEN OUBLIÉ, T'ES SÛR ?

MAINTENANT ON CONNAÎT TOUTES LES NORMES DE PROTECTION
NON !
IL Y A DE NOUVELLES NORMES DANS LE RGPD !
MON COUSIN EN EUROPE ME L'A DIT !

اللائحة الأوروبية لحماية المعطيات الشخصية رقم 2016/967 (RGPD)

• تمثّل اللائحة الأوروبية لحماية المعطيات الشخصية أحدث إطار قانوني لحماية المعطيات الشخصية في الفضاء الأوروبي وفي العالم عموما. وقد دخلت حيز النفاذ في 25 ماي 2018.

• هذه اللائحة ليست معاهدة ولا اتفاقية، وإنما هي بمثابة القانون الأوروبي الذي ينطبق بصفة آلية داخل الفضاء الأوروبي.

• لئن كانت اللائحة غير ملزمة للدول غير الأوروبية، إلا أنه من مصلحة تونس، لضمان عدم استبعادها من المبادلات مع هذا الفضاء، أن يرتقي تشريعها إلى مستوى الحماية الذي تشترطه اللائحة أو على الأقل أن يتلاءم معها.

Texte du RGPD européen

نص اللائحة الأوروبية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية

...SANS OUBLIER LA CONVENTION LA CONVENTION 108+...
... QUE LA TUNISIE A SIGNÉE EN MAI 2019
ET LA RATIFICATION, C'EST POUR QUAND?

الإتفاقية عدد +108 لمجلس أوروبا

• تم تعديل الإتفاقية عدد 108 على ضوء اللائحة الأوروبية وسميت بالاتفاقية عدد +108.

• تونس من الدول الأوائل التي بادرت بالتوقيع عليها في شهر ماي 2019، في انتظار إتمام المصادقة.

• أهم الإضافات التي جاءت بها الاتفاقية +108 :

• انشاء هيكل تقييمي لمدى تطبيق المعاهدة في القانون الداخلي للدول العضوة.

• وجوب أن تكون المعالجة متناسبة مع الغاية الشرعية المحددة لها.

• إشتراط بالموافقة المستنيرة والصريحة للشخص المعني.

• ادماج بين ضمن المعطيات الحساسة التي يمنع مبدئيا معالجتها، المعطيات البيومترية التي تسمح بصفة قطعية التعرف على الشخص.

• اعلام الهيئة الحامية بكل حادث يطرأ على المعطيات التي يـ تتم معالجتها.

• منح كل شخص الحق في رفض القرارات التي تصدر عن معالجة آلية لمعطياته الشخصية ...

Texte de la convention 108 du Conseil de l'Europe

نص المعاهدة 108 لمجلس أوروبا

NOUS AVONS DEVANT NOUS UNE ANNÉE ENTIÈRE POUR TOUT APPRENDRE !
SAUF SI ON ON VOUS ACCORDE UNE RÉDUCTION DE PEINE !

UNE ANNÉE DE PRISON ET CINQ MILLE DINARS D'AMENDE
FAUT DIRE QUE LES DONNÉES PERSONNELLES, C'EST PAS DONNÉ !!

SI ELLES NOUS APPARTIENNENT ET S'ILS PEUVENT LES TRAITER SANS JAMAIS NOUS LES PRENDRE, ILS DEVRAIENT LES APPELER PAS "DONNÉES" MAIS "PRÊTÉES" PERSONNELLES!
FIN

Publié avec le soutien

نشر بمساندة